شبكة الألوكة
www.alukah.net

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

شرح رسالة العضد في علم الوضع

المؤلف

منصور بن يونس بن صلاح الدين الحنبلي (البهوتي)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وضع

٢١٤
ص
١١٥٥٥
وضع

هذا شرح منظومة في علم الوضع
نظم رسالة "العضد" للعلامة
الشيخ محمد بن احمد البهوتي على
منظومة المذكور
نفع الله به و
وبها آمين

وقف هذا سبعالى
على الوسيلي على اهل الازهر
برواق الشرقاوي
١٣٠٠

شبكة
الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى فضل النوع الانسانى على كثير من خلقه تفضيلا • وشرفه بالمنطق الفصيح تشبيحا وتهليلا • وخص منه العالمين بمعرفة اوضاع كلامه • وايضاح معانيه وحل عقد نظامه • والصلوة والسلام على المشتق من مصدر السماحة والكرم • المخص بغاية الفصاحة ونهاية البلاغة وحسن الشيم • وعلى اله واصحابه القاصمين لظهور الجبابرة بالاسنة والسيوف • صلى الله عليه وعليهم صلاة وسلاما دايمين متلازمين ما افقرت افادة المعانى الى الاوضاع وبنا الكلم الى الحروف • وبعد فيقول افقر الورى الى عفو ربه العلى • محمد بن احمد بن على • البهوتى الحنبلى هذا شرح لطيف على نظمى لرسالة الوضع المنسوبة الى اكمل المحققين • وافضل المدققين • عضد الملة والدين • تغمده الله بغفرانه • واسكنه اعلى فراديس جنانه • على وجه يبين مرادها • ويحقق مفادها • ويقيد مطلقها • ويفتح مغلقها • على مسلك لطيف • ومنهج شريف • واسلوب عجيب • ومهيع غريب • وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب • بسم الله الرحمن الرحيم الكلام عليها كثير مشهور قال محمد اسم المولف هو ضمير فصل ابن احمد اسم ابيه الحنبلى نسبة الى الامام المبجل ابى عبد الله احمد بن محمد بن حنبل الشيبانى رضى الله عنه وارضاه وجعل الجنة متقلبه ومثواه راجى الاها احدا لا اله الا هو حمدا هو من جملة المصادر المحذوفة اعجازها افعالها

وجوبا

وجوبا وسماعا على ما قرر فى كتب النحو وهو هنا حمدت او احمد اختيرت على الاسمية لكونها اصلا وللاعتراف بالعجز عن استدامة الحمد لان الفعل يدل على التجدد وللتنصيص على صدور الحمد عن نفسه واختير الحذف ليقع الحمد على وتيرة واحدة التسمية وليذهب السامع الى ما شا من تقدير الماضى والمضارع لمن زين اوضاع البشر اى النوع الانسانى والاوضاع الحلى والهيئات واوقع الحمد فى مقابلة نعمة ليثاب عليه ثواب الواجب ومن وافقه على البارى سبحانه ولذلك قال بعضهم ان التعبير بقولنا من موضوعة للعالم اولى من قول بعضهم للعاقل لصحة اسنادها فى حق الله سبحانه وهو يتصف بكونه عالما ولا يتصف بكونه عاقلا كما هو مبسوط فى محله وقوله بحلية التبيان وردا مع صدور حالان من اوضاع والورد ضد الصدر وهو بفتح الدال الاسم من قولك صدر عن الماء وعن البلاد من باب دخل ونصر والمراد زمنا السببية والكهولة او حالتا التعليم والتعلم او جميع البشر فيكون المراد من مجموعهما التعميم على حد قوله تعالى ولله المشرق والمغرب ثم هى هنا للترتيب الرتبى او الاخبارى كما حققه الخبالى فى حاشيته على شرح عقايد النسفى للسعد وعلى كل ففيه استعمال اللفظ فى غير ما وضع له على وجه الاستعارة التصريحية التبعية على ما حققه عبد الغفور فى حاشيته على الجامى الصلاة بمعنى الدعا لصدورها هنا من ادمى اذ هى من الله رحمة ومن الملايكة استغفار ومن الادمى تضرع و دعاء

وقوله مع سلام اى تحية وجمع بينهما خروجا من خلاف من
قال بكراهة افراد احدهما عن الآخر وان كان مذهبا وقوله
ابدا اى حال كونهما مؤبدين اى دائمين ابدا على نبى قد انانا
بالهدى اى الحق والهدى فى الاصل مصدر كالسوا والتقى
ومعناه الدلالة وقيل الدلالة الموصلة الى البغية لانه جعل
مقابل الضلال قال الله تعالى لعلى هدى او فى ضلال مبين
ولانه لا يقال مهدى الا لمن اهتدى الى المطلوب محمد علم
منقول من اسم مفعول الفعل المضعف لكثرة خصاله
الحميدة صلى الله عليه وسلم وعلى اله هم اتباعه على دينه
على الصحيح عند الامام احمد وصحبه جمع صاحب بمعنى
الصحابى وهو من اجتمع بالنبى صلى الله عليه وسلم مومنا
ومات على ذلك الفائزين من الفوز وهو الظفر فى غد اى
يوم القيمة بقربه اى قرب منزلتهم من منزلته صلى الله عليه وسلم
وهذه اى الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعانى
المخصوصة كما هو مختار السيد الجرجانى من احتمالات سبع
ابداها فى مسمى الكتب والتراجم والمراد بالعبارات الذهنية
التى اوردنا كتابتها وبيان اجزايها ترلت منزلة الشخص
المحسوس المشاهد فاستعملت لها كلمة هذه الموضوعة
لمشار اليه محسوس على جهة الاستعارة التحقيقية ارجوزة
اى قصيدة من بحر الرجز وهو سداسى الاجزا واجزاوه
مستفعلن ست مرات مضمونها اى ضمنها رسالة الوضع
وقوله بذا اجد عونها اشارة الى انها اشتهرت بذلك وانه لم
يطلع على ما سماها مصنفها به تعزى اى تنسب لكن نسبة

بلغت

بلغت مبلغ التواتر الى الحبر بكسر الحا وفتحها العالم وهو
فى الاصل واحد احبار اليهود والكسر افصح وكعب الحبر
بالكسر منسوب الى الحبر الذى يكتب به لانه كان صاحب
كتب الهمام المرتفع الشان ماخوذ من الهامة وهو الراس
الاوحدى من الوحدة وهى الانفراد كانه الفرد عن ابناء
جنسه بما اختص به من العلوم والمعارف وصيغة افعل
مبالغة فى ذلك الفاضل اسم فاعل من الفضل وهو
والفضيلة ضد النقص والنقيصة والافضال الاحسان
المولى يطلق على مولى العتاقة من فوق ومن اسفل وعلى
ابن العم وعلى الناصر والحليف والمراد هنا اما الاول وهو
السيد لكن على طريق التجريد اى السيد المطلق لا سيد العتاقة
او الرابع على معنى الناصر المحق الامام هو الذى يقتدى به
العضدى اى عضد الدين وقد اشتهر بلقبه قال بعضهم
فيكون من قبيل التصرف فى العلم وهو ممنوع وقال بعض
مشايخنا لكن ان يكون قد صار علما بالغلبة كالكمال
فى كمال الدين والناصر فى ناصر الدين فلا يكون حينئذ
من التصرف الممنوع نظمتها اى جمعتها جمعا خاصا وهو
انه على وزن خاص من بحر خاص وهو بحر الرجز على ما سبق
لمن يروم اى يطلب حفظها اى استظهارها واحضارها
فقوله ومن يرنى اى قصد استحضارها بلفظها
كالتفسير لما قبله لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر
واستحضاره ايسر من استحضاره مع انى عار اى خال
عن البضاعة والمراد بها انواع العلوم باذ الجا اى العقل

شبكة الألوكة

وكاسد البضاعة لعدم الاخذ عنه لعلمهم بعدم اتقانه للعلوم وعدم معرفته لها وهو اخبار كما يعلمه من نفسه فانه بحاله ادرى ثم النظام قد حوى اى اشتمل على مقدمه وبعدها التقسيم ثم خاتمه والمراد اشتمال الكلام على الاجزا ووجه الترتيب ان المذكور فى هذه الرسالة اما ان يكون لافادة المقصود بالذات اولا فادة ما يتعلق به والاول التقسيم والثانى ان كان تعلقه تعلق السابق باللاحق فهو المقدمه وان كان بالعكس فحيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمه المقدمة مبتدا خبره محذوف اى تقديره فى تقسيم اللفظ باعتبار عموم الوضع وخصوصه والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه قال المولى سعد الدين بعد هذا والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب ما خفى على كثير من الناس اهـ اللفظ فى اصل اللغة مصدر بمعنى الرمى والمراد المرمى فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد واكثر مهملا كان او مستعملا صادرا من الفم ام لا لكن خص فى عرف اللغة بما هو صادر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا او اكثر مهملا كان او مستعملا فلا يقال لفظة الله بل كلمة الله وفى اصطلاح النحاة ما من شانه

ان يصدر من الفم من جنس الحروف واحدا كان او اكثر و يجرى عليه احكامه كالعطف والابدال فيندرج فيه حينئذ كلمات الله وكذا الضمائر التى يجب استتارها وهذا اللفظ اعم من الاول وهو المراد هاهنا واللام فى اللفظ اما للجنس من حيث حصوله فى بعض افراده اعنى العهد الذهنى او لحصة معينة من جنس مطلق اللفظ وهى الموضوع منه اعنى العهد الخارجى ويجب ان يحمل قوله يوضع فيما ياتى على العدول عن الماضى الى المضارع اما لاستحضار الصورة لنوع غرابة او لتاخر الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات كما اشار اليه فى شرح الاصل وحيث علمت ان المراد من اللفظ الحصة المعينة ذهنا او خارجا لا حقيقته وماهيته من حيث هى هى ولا الماهية من حيث حصولها فى ضمن جميع الافراد فاعلم انه باعتبار تشخص المعنى وعمومه وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلى اربعة اقسام لان المعنى اما كلى او متشخص وعلى كل تقدير فالوضع اعنى آلة التعقل اما عام او خاص فالاول ما يكون موضوعه لمتشخص باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا خاصا لموضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد ووضعت لفظة بازاء زيد والثانى ما وضع لمتشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر عام ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما لموضوع له خاص كاسم الاشارة على ما يجى وهذا القسم يجب ان يكون متعددا اما وجودا او تقديرا

شبكة الألوكة www.alukah.net

والثالث ما وضع لامر كلى باعتبار تعدده كذلك
اى على عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا عاما والموضوع
له عام كما اذا تصور معنى لحيوان الناطق ووضعت
لفظ الانسان بازائه والرابع ما وضع لكلى باعتبار تعقله
بخصوصية بعض افراده وهذا القسم محالا وجود له بل
حكموا باستحالته لان الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة
للملاحظة كليا تها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين
من تلك الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث
وعدم تعلق الغرض به فيما هو المقصود الاصلى من تلك
الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة
والاول وان كان كذلك الا انه لما شارك الثانى فى تشخيص
المعنى تعرض له ليتم بذكر كل منهما توضيح صاحبه فلذلك
قال اللفظ قد يوضع للمشخص فلاحظا فيه الخصوص
اى قد يوضع اللفظ لمشخص باعتبار تعقله بعينه وتشخصه
والوضع لغة جعل الشيء فى حيز واصطلاحا امر مشترك
بين معنيين احدهما تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا
فالمجاز موضوع لمعناه المجازى وفيه كلام مبسوط
طويل فى شرح العصام وثانيهما تعيين اللفظ للدلالة على
معنى بنفسه وعلى هذا الوضع للمجاز فان تعيينه للدلالة
عليه بقرينة كما افاده العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص
وله بقية فى شرح العصام فارجع اليه واعلم ان المراد
من الوضع بالمعنيين المذكورين خصوص وضع اللفظ
ولذا قال سيد المحققين هذا تعريف وضع اللفظ واما

قال بعضهم وبقى قسمان اخران يحتملهما المقام احتمالا عقليا احدهما ان يوضع اللفظ لكلية متعددة باعتبار امر عام منها والثانى ان يوضع لجزئيات باعتبار جزء اخر لكن الاول محالا وجود له وان كان ممكنا والثانى اشد استحالة من الوجه الرابع ١٢

الوضع

الوضع المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل الشيء بازاء
شيء بحيث اذا فهم الشيء الاول فهم الشيء الثانى اى المراد منه
والمشخص والشخص ماله تشخص سواكان ذلك التشخص
زايدا على ماهيته اولا والشخص به يصير الشيء بحيث يمنع
العقل من فرض الشركة فيه بين كثيرين قاله العصام وقوله
فالمخص اى فاعلم والمخص فى الاصل البحث والتفتيش
وقوله او باعتبار ذى العموم المشترك اى او يوضع
اللفظ للمشخص باعتبار امر عام والمراد باعتبار تعقله
بامر عام وذا اى الوضع المشخص باعتبار امر عام يتحقق
بان يعقل امر مشترك بين مشخصاته ويقصد لفظ
لكل واحد اذ يفرد اى يعين اللفظ بازاء كل واحد من افراده
المشخصة سواكان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما فى
معانى الحروف او من عوارضها كما فى المضمرات واسما الاشارة
وذلك الامر العام ملحوظ باعتبار كونه مرآة لملاحظة
تلك الافراد التى هى المسميات الموضوع لكل منها اللفظ و
ليس ذلك العام موضوعا له كما توهمه السعد ومن تبعه
فى الضمائر والموصولات واسما الاشارة والمانا قيد
بالحيثية فى قوله بحيث لا يفاد غير واحد مشخص لئلا يتوهم
ان ما وضع له اللفظ ها هنا مفهوم كل واحد من افراد
ذلك الامر المشترك حتى يستعمل ويفاد ويفهم هو منه فان
ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع والمستعمل فيه هذا
المشخص من افراده على حدة وهذا كذلك وقوله من غير
قيد زايد مراده دون القدر المشترك فانه غير مراد

وغير موضوع له فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام
الذى هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر وذلك التعقل
الذى انى من واضع لذى العموم يافتى كآلة لوضعه
ولم يرد وضعا لذى العموم باذا فانتبه يعنى ان ذلك
التعقل الحاصل من الواضع اعنى تعقل الامر المشترك آلة
للوضع ووسيلة الى حصوله لا ان ذلك المشترك هو الموضوع
له وقوله فانتبه اى تان ولا تعجل ليلا تغلط فالوضع
كلى ومآله وضع مشخص كاسم الاشارة اقتنع مثال
ذلك اسم الاشارة نحو هذا فان وضعه كلى والموضوع له
مشخص وهو كل مشار اليه مفرد مذكر لا القدر المشترك
الصادق على كل فرد كما توهم ونظيره كما قال السمرقندى
ما اذا حكمت على كل رومى بانه ابيض بان قلت كل رومى
ابيض فقد لاحظت جميع المشخصات الرومية من زيد
وعمرو وغيرهما بامر عام وهو رومى وحكمت عليه بانه
ابيض يعنى فيكون حكما على كل فرد فرد من افراد الرومى
لا على مفهوم الرومى الذى هو القدر المشترك فافهم
تنبيه لفظ التنبيه يستعمل فى مقامين احدهما
ان يكون الحكم المذكور بعده اوليا والثانى ان يكون معلوما
من الكلام السابق وهاهنا الحكم بدهى اولى ان تصور
طرفيه مع الاسناد يكفى فى الجزم بالنسبة وليس ما ذكر اسند
بل تنبيه يذكر فى صورة الاستدلال اذ البديهيات قد
ينبه عليها ازالة للخفا كما قد يكون بعض الاذهان القاصرة
من الخفا لابد من قرينة مفهمة تشخصا فى مثل هذا يعنى ان

ماكان من هذا القبيل وهو ما وضع فيه اللفظ لمشخصات
باعتبار امر عام لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة رافعة
لمزاحمة الغير لاستوا نسبة الوضع فى ذلك الى جميع المسميات
وتلك القرينة فى مضمر غايب تكلم او خطاب وفى اسم اشارة
اشارة حسية وفى موصول اشارة عقلية والحاصل
ان الموضوع وضعا عاما لمشخصات وان لم يكن مشتركا
لفظيا لوحدة وضعه ووجوب تعدد وضع المشترك
كما صرح به السيد فشبيه بالمشترك اللفظى بل بالاعلام
المشتركة فى تعدد المعنى والاحتياج الى قرينة للتعيين
وهذا لا ينافى كونه موضوعا مع اعتبار قيد بنفسه فى
تعريف الوضع فان المشترك يدل بنفسه على كل واحد
من معانيه بمعنى انه يفهم منه كل واحد منها اى يحصل
فى ذهن السامع العالم بالوضع بل بمعنى انه يفهم كل منها
على انه مراد فانه الدلالة المعتبرة عند اهل العرف وارباب
البلاغة لكن على سبيل التساوى وبالقرينة يتعين المراد
بخلاف المجاز فان السامع اذا سمع اللفظ بلا قرينة لم
يفهم كون المعنى المجازى مرادا لا على التعيين ولا على التساوى
بل لا يفهم بمجرد سماعه المعنى المجازى اصلا وكذا مع تصور
الموضوع له فى الاغلب ويتعين عنده المعنى الحقيقى بالارادة
وبالقرينة يزول هذا وتحصل الدلالة على المعنى المجازى
ومنه تعلم ان القرينة فيما نحن فيه معينة للمراد من الموضوع
له وقرينة المشترك اللفظى معينة للمراد باحد الاوضاع
اذ فيه تعدد الوضع كما صرح به السيد الشريف وان نازعه

فيه العصام بما يرد من منازعة العبد للسيد وقرينة المجاز
مصححة للاستعمال وها هنا ابحاث اضربنا عنها لضيق
المقام وقوله فاستثبت اى كن من هذا الذى ذكر على
بصيرة وتثبت واستثبت بمعنى على ما فى الصحاح وقوله
از نسبة الوضع المتعلقة له على السوا علة لوجوب
القرينة فيما نحن فيه على الوجه الذى تحققته فاحفظ
ما نص عليه القوم وكن ممن على العلم لا على غيره مما لا ثمرة
لاتعاب النفس فيه احتوى اى احاط باظرافه على
حسب الطاقة والله اعلم التقسيم اى هذا شروع فى
اى فى تقسيم مدلول اللفظ ومن تعلقات الخبر اشار اليه
السيد الجرجانى فى شرح الاصل ولا يتعين والتعريف اللامى
فيه قايم مقام التعريف الاضافى اى تقسيم مدلول اللفظ
كما هو ظاهر وتقسيم اللفظ باعتبار مدلوله كما سلكه بعض
شارحى الاصل ومعنى التقسيم ضم قيد بن او اكثر الى امر
مشترك ليصير ذلك المشترك بانضمام كل قيد قسما
مباينا للقسم الاخر او غير مباين له باعتبار تنافى القيود
او تخالفها فقط والتبادر بحسب العرف اعتبار التباين
وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجملا تقسيم اللفظ
باعتبار مدلوله من حيث هو لا بقيد كونه كليا ولا جزئيا
تقسيما اوليا الى قسمين ما مدلوله كلى وما مدلوله شخص
وتقسيم القسم الاول منه الى اسم جنس ومصدر والى
مشتق وفعل وتقسيم الثانى الى العلم والحرف والضمير
واسم الاشارة والموصول على وجه تنضبط به تلك

الاقسام

الاقسام فان تحقيقها من مزال الاقدام اللفظ اى المتقدم
ذكره وهو اللفظ الموضوع وهو مبتدا وقوله كلى خبر مدلو
الاتى وشخصى عطف على كلى وقوله برى جملة معترضة
بين المبتدا والخبر وقوله مدلوله هو مع خبره الذى هو كلى
وما عطف عليه خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الها من مدلوله
والمعنى مدلول اللفظ منقسم اليهما كما علم ومدلول اللفظ
المعنى الموضوع هو له فان الحاصل فى العقل من حيث حصوله
فيه يعبر عنه بالحاصل فى العقل يسمى مفهوما ومن حيث
انفهامه من اطلاق غيره يسمى مدلولا ومن حيث وضع اللفظ
بازايه يسمى موضوعا له ومن حيث القصد اليه من اللفظ
الذى افاده يسمى معنى ووجه الحصر فى القسمين ان
مدلول اللفظ ان منع نفس تصوره منه فرض صدقه
وحمله على كثيرين فهو المشخص ويسمى جزئيا حقيقيا
وان لم يمنع نفس تصوره من ذلك فهو الكلى واول اى
اللفظ الذى مدلوله كلى والمراد بالاول نفس المدلول
الكلى وحكم لا يحتاج الى تاويل فيما ياتى فتدبر تقرر اى
شاع وثبت عند القوم تقسيمه اى لما مدلوله ذات اولما
هو ذات على الوجهين وكذا يقال فى قوله او للحدث وقوله
او نسبة بينهما اى بين الذات والحدث والمراد ما هو مركب
منهما مع اعتبار النسبة بينهما وليس المراد النسبة وحدها
وانما عبرت بذلك تبعا للاصل فاكثرت اى اعتنى بابرازه
الفحول فاول باسم جنس قد دعى اى فالاول من هذه
الاقسام الثلاثة وهو الذات تسمى باسم الجنس كرجل

وما نحن فيه انما هو مطلق اللفظ

شبكة الألوكة www.alukah.net

والثان منهما وهو الحدث بدعي يسمى مصدرا فاسمع ما
تلوته عليك وع اى احفظه قال فى الحواشى الشريفة
الشريفية وانما اخر معنى الحدث ليبنى عليه بيان معنى
المشتق والفعل فكانه قال المدلول الكلى اما حدث
وحده واما حدث غير وحده واما مركب منهما وذلك
بان يوخذ غير الحدث من حيث انه مقيد به على وجه من
الوجوه المعتبرة فى معانى الاسما المشتقة واما بان
يوخذ الحدث من حيث انه منسوب الى غيره نسبة تامة
خبرية او انشائية كما فى الافعال والمقصود من ذلك
نوع ضبط لا الحصر العقلى اه قال ابو القاسم السمرقندى
فى شرح الاصل والمراد بالذات هاهنا ما لا يكون حدثا
ولا مركبا منه ومن غيره منسوبا احدهما الى الاخر وبالحدث
امر قايم بغيره الى ان قال ومعنى القيام بالغير اختصاص
الناعت بالمنعوت او التبعية فى التحيز اى الاتحاد
فى الاشارة الحسية كما فى الماديات او العقلية كما فى المجردات
انتهى وعليه مواخذاه بنيها العصام وغيره وهذه
النسبة والمراد المركب على ما سبق والتعبير بهذه اولى
من تعبير الاصل بذلك المحوج الى التاويل المصحح للمطابقة
بين المبتدا والخبر فى التانيث او التذكير اما ان تعتبر
من طرف للذات بان تجعل الذات مقيدا بالنسبة على
وجه من الوجوه المعتبرة فى معانى الاسما المشتقة كما
سبق وما وقع فى عبارة المحقق الرازى قدس سره فى
شرح الاصل الرسالة الشمسية ان معنى الرامى ذى

فى بعض نسخ السيد الذى وقفنا عليها اما ذات وحده واما حدث وحده الخ

منسوب

منسوب الى ذات ما فى ما ذكروه لانه يستدعى ان يكون
النسبة فى اسم الفاعل معتبرة من طرف الحدث قال العصام
فينبغى ان يجعل على المسامحة وقوله اما ان تعتبر بتقدير ان
كما اشرت اليه والذى سهل حذفها منه ذكرها فى قوله
وان تعتبر للحدث من طرف بان يلاحظ الحدث مقيدا
بتلك النسبة ولقب اى سم ما اعتبر فيه الذات مقيدا
بالحدث مشتقا او هى بمعنى الواو اى وسم ما اعتبر فيه
الحدث مقيدا بتلك النسبة فعلا ولكن لتعقيب الكلام
برفع ما توهم من عكس الترتيب كما يدل عليه رتب اى اجعل
الاول للاول والثانى للثانى كما اشرنا اليه واعلم
ان المشتق يعتبر بانقسامه بذلك ينقسم باعتبار تلك
النسبة الى اقسام لانه ان اعتبر قيام الحدث به من حيث
الحدوث فهو اسم الفاعل او من حيث الثبوت فهو الصفة
المشبهة او من حيث وقوع الحدث عليه فهو اسم المفعول
او من حيث كونه آلة لحصوله فهو اسم الآلة او من
حيث كونه مكانا وقع فيه فهو اسم المكان او زمانا
فهو اسم الزمان وان اعتبر قيام الحدث به على وصف
الزيادة على غيره فهو اسم التفضيل وكذلك الفعل
ينقسم باعتبار الزمان الى الماضى والمستقبل والحال
وباعتبار الطلب لامر وغيره والثان اى ما كان شخصى
المراد ما كان مدلوله شخصيا وهو المراد من قول السمرقندى
فى شرح الاصل اى اللفظ الموضوع لشخص انى اى ورد
فى كلامهم منقسم الوضع كما قد بينا عنهم ودلت عليه كتبهم

الى مشخص وهو ما يكون الموضوع له شخصيا واحدا
لوحظ بخصوصه اى بما يعينه يرى جملة معترضة
بين المتعاطفين وكلى عطف على مشخص والمراد امر عام
اى ان يكون الموضوع له كلا من مشخصات لوحظت
اجمالا بامر كلى يعمها صدقا والاول اى اللفظ الموضوع
لمشخص وضعا عاما خاصا العلم بالفضل قال السيد
والمراد العلم الشخصى اما العلم الجنسى فخارج عن مورد
القسمة او معناه كلى اى بناء على انه موضوع للماهية لا
لا بقيد التعيين فى الذهن انتهى وقد ذكر فى الخاتمة
ما يخالفه والثانى اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا
عاما اقسام اربعة الحرف والضمير واسم الاشارة و
الموصول ووجه الحصر انه ان كان مدلوله فى الغير
بظهر بانضمام ذاك الغير اى ان كان مدلوله لا يحصل
فى الذهن ولا فى الخارج بنفسه بل فى الغير متعلقه
وقوله مدلوله اسم لكان المحذوفة وخبرها قوله فى الغير
مع متعلقه اى كائنا وقوله يظهر بانضمام ذاك الغير
خبر بعد خبر او مستانف للبيان وقوله فالحرف
جواب ان على تقدير المبتدا اى فهو الحروف اولا اى ان
لم يكن مدلوله كذلك بان يكون معنى حاصلا فى نفسه مستقلا
بدون انضمام امر اليه لكن يحتاج الى قرينة لافادة التعيين
وقد اشرنا الى ان قوله اولا فى قوة شرط وجوابه محذوف
تقديره نظر دل عليه التقسيم بقولنا فان تلك القرينة
فى خطاب يعنى المخاطبة والمراد بها توجيه الخطاب

الى

الى حاضر فيتناول ضميرى المتكلم والغايب لان فيه مخاطبة
تقديرية وجوز يونس وتبعه ابن مالك حذف النون من
مضارع كان المحذوفة المجزوم ولو وليه ساكن تمسكا بالقراءة
الشاذة وهى لم يكن الذين كفروا فالضمير كانا وانت وهو
مثلث اى ثابت لذلك القسم اى مختص به او غيره اى او
ان كانت القرينة غير الخطاب بالمعنى السابق نظر فان تلك
القرينة حسية بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بعضو من
الاعضاء المحسوسة فهو اسم اشارة كهذا وذلك فان
المعين لما يراد منها من المعنى المعين انما هو هذه وان
تكن القرينة عقلية بان يشار الى المراد باللفظ الذى هو
معين عند المخاطب باعتبار تعينه بنسبة جملة مضمون
جملة معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه فذاك
بالموصول قد تلقبا اى تسمى كالذى والتى فان المعين
للمراد من كل منها انتساب مضمون صلته اليه المعلوم
قبل اقترانها به المعهود كقولك لمن سمع انه جاء واحد
من بغداد الذى جاءنى بغداد رجل فاضل مشيرا بنسبة
مضمون هذه الجملة التى هى الصلة الى المعين عند المخاطب باعتبار
تعينه عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب التعيين
الا بانضمام امر خارج مع تلك النسبة كانحصار مضمون
الصلة مثلا بما اشير اليه بهذه النسبة كما سيجى تحقيقه
ولقايل ان يقول انه كون الحرف وضميرى المتكلم والمخاطب
موضوعة لمشخص ظاهر واما ضمير الغايب فقد يعود
الى مفهوم كلى ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس وكذا

شبكة الألوكة www.alukah.net

الذى مثلا قد يراد به كلى واجيب عن الاشارة الى الجنس
بانه مبنية على جعله بمعنى المشخص المشاهد وكذا الموصول
واما ضمير الغايب فالظاهر ان لفظة هو موضوعة للجزئيات
المندرجة تحت مفهوم الغايب المفرد المذكر سوا
كانت تلك الجزئيات حقيقية او اضافية كما يجى تحقيقه
واعترض ايضا على صاحب الاصل بان هذه القسمة اى
قسمة اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما الى تلك الاقسام
الاربعة غير حاصرة لجواز ان يكون لنا لفظ وضع بامر عام
لكل من افراده المشخصة ولم تكن قرينة احدى الثلاث
المذكورة كاسما حروف المبانى كالالف والبا وكذا لفظ
التعين واسما الكتب كالكافية والشافية واجيب
عن الاول بان اسما الحروف موضوعة بمفهومات كلية
صادقة على افراد متعددة فتجعل افرادها مثلا من
حيث وقوعها فى كلمات متغايرة وارتصافها بحركات
وسكنات متباينة كافراد الكليات فلا تكون مما نحن فيه
فلا يضر خروجها الثانى بان لفظة التعين وكذا لفظة
التشخص ولفظة الجزئية الفاظ متحدة بالذات مختلفة
بالاعتبار موضوعة لمفهومات كلية تصدق على افراد
جزئية فليس مما نحن فيه ايضا فلا يخل خروجها عنها بالانحصار
وعن الثالث بان اسامى الكتب من قبيل الوضع الخاص لموضوع
له خاص اذ الكتاب الذى هو عبارة عن الالفاظ والعبارات
المخصوصة لا تتعدد الا بتعدد اللفظ وذلك التعدد تدقيق
فلسفى لا يعتبره ارباب العربية الا ترى انهم يجعلون وضع

الضرب

الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع امرا
متعينا لا متعددا فاسم الكتاب موضوع لامر واحد ملحوظ
بخصوصه فلا يكون موضوعا بالوضع العام والتعدد اللفظى
اعتبارى لا يبتنى عليه حكم مثل تعدد زمانه بتعدد اماكنه
فاحفظ ما تلوته عليك تكن من الثقات جمع ثقة وهو العدل
الضابط النجبا جمع نجيب وهو لغة الكريم والمراد هنا الماهر
لخاتمة وتشتمل على تنبيهات وهذه خاتمة مبتدا
وخبر والواو للاستيناف وجملة تضمنت صفة خاتمة
وقوله بيان جمع مفعول تضمنت وقوله وافتراق عطف
على جمع والضمير فى قوله قد ثبت راجع لما ذكر من الجمع والافتراق
اوان قوله قد ثبت صفة افتراق وحذف نظيره من الاول
لدلالة الثانى عليه الاول اى التنبيه الاول وهو مبتدا
وخبره محذوف فى تقديره هذا الذى يذكر اوخبره هو مضمون
ما يليه او الاول من متعلقات المبتدا لا نفس المبتدا والاصل
التنبيه الاول والمذكور بعده من متعلقات الخبر ايضا
والاصل قولنا موصولهم لكن اشار الليبى الى ذلك كله لكن
الوجه الاخير لا يخلو عن تكلف بسبب الحذف من الاول
والثانى وفى بعض الحواشى التورك على الوجه الثانى فليراجع
موصولهم واسم الاشارة وما يدعى بضمير كما قد علما
اشار بقوله كما قد علما الى وجه تسمية ذلك تنبيها وهو
انه قد علم من الكلام السابق اجمالا فصح اطلاق اسم
التنبيه عليه على ما هو الاشهر فى معنى التنبيه وهو عنوان
بحث لاحق علم من الكلام السابق اجمالا وان كان ذلك المعنى

اى عند قوله لخاتمة لا عند
التنبيه الاول كما هنا اهـ

شبكة الألوكة
www.alukah.net

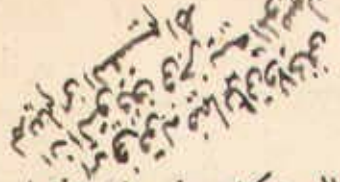

لايطرد فيها كلها لتخلفه في البعض كما سينبه عليه في محله
اشتركت في ان معناها استقل بنفسه اي ان مدلول
كل واحد منها متصف بانه معنى مستقل بالمفهومية متعقل
بنفسه ملحوظ قصدا وبالذات صالح للحكم عليه وبه وفارقت
معنى الحرف من جهة انه لا استقلال له بالمفهومية ولا يمكن تعقله
وانه ليس ملحوظا قصدا بل آلة لملاحظة غيره ولكن الفهم
اى فهم معانيها والمراد تميزها وتعينها عند العقل اتكل
اى اعتمد على انضمام غيرها وهو القرينة المتقدم تفصيلها
بالنسبة للثلاثة من الخطاب والاشارة حسا او عقلا فقد
ظهر دعواهم اى النحاة وغيرهم اسميتها اى جعلهم اياها
اسما باعتبار ما ذكر من دلالتها على معنى بنفسها واستقلالها
بالمفهومية وكل ما كان كذلك فهو من قبيل الاسما وهذا هو
المراد بقوله كما استقر اى كونها اسما لا حرفا اى حيث كانت
معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية فهى اسما لان الاسم
ما يكون تمام معناه كذلك الثانى لا تفهم بضم التاء من افهم
الاشارة العقلية تشخصا لانها كلية قد قيد معنى
يرى كليا كمثل موصول غدا جليا وحاصله الاشارة
الى الفرق بين الموصول وبين المضمر واسم الاشارة بان
الموصول مع القرينة التى هى الصلة يعنى مع قطع النظر
عن الانحصار الخارجى لا يفيد الجزئية فانها كلية والموصول
فى حكم الكلى وتقييد الكلى لا يفيد الجزئية واما كون الصلة
كلية فنظرا الى انها وحدها انما تدل على انتساب مضمون جملة
الى ذات ما من غير تعيين واما كون الموصول كليا فنظرا

الى المفهوم

الى ان المفهوم للعالم بالوضع له من الموصول وحده حين
الاطلاق فى اغلب احواله ليس الا الامر الذى هو آلة لملاحظة
المشخصات ولا شك انه كلى فلا يفهم السامع من مجموعهما
تشخصا كذا فى شرح الاصل للسمرقندى وفيه بحث من وجهين
الاول ان قوله لا يفهم من الموصول وحده الا الامر الكلى الذى
هو آلة لملاحظة المشخصات فيه شبه مغالطة لان آلة
الملاحظة هى نفس الوضع لانه الموضوع له لكليا وكلامنا
فى الثانى دون الاول اذ كون آلة التعقل كلية اى امر اعما
منه لا دخل لها فى الفرق بين الموصول وبين المضمر واسم
الاشارة الذى اراده المض الثانى هو ما ذكره السمرقندى
بقوله وفيه بحث اذ الموصول موضوع للمشخص على ما
حقق وعدم فهم السامع المعينى لا يوجب الكلية اللهم الا ان
يقال المراد ان الموصول عد كليا نظرا الى فهم السامع من
مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن
الانحصار الخارجى لا الى ان الموصول كلى حقيقة والا فلا
يستقيم كلامه اذ القرينة المفيدة للتشخص المحتاج اليها فى
الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق وان لم تعتبر فلا فرق ايضا
لعدم افادة الجزئية فى الكل لما كان المعتبر ظاهرا من القرينة
هو مضمون الصلة يعنى بدون الانحصار الخارجى حكموا
بان قرينة الموصول هى الصلة والاشارة العقلية المفهومة
منها والمض سناهد هذه التفرقة على ذلك انتهى اما الذى
بالحس والخطاب فيد فتشخصى بلا ارتياب كاسم اشارة
وكالضمير يعنى اما اسم الاشارة الذى قرينته التى تقيده

وقف هذا السبع
على ابيه على اهل الاسلام
رواق الشرقاوى
١٢٣٠

شبكة الألوكة
www.alukah.net

هى الخطاب فهما جزئيان مشخصان بلا ارتياب اى بلا شك ولا ريب وتسكين دال قيد ضرورة فى قوله كاسم اشارة وكاف وكالضمير استقصائيه فافهم ماتلوته عليك فان الوضع له عن تحرير من منشئه وهو صاحب الاصل وانا تابع له لا مخترع ولا يخفى ان التوقف فى جزئية الموصول لم يعلم من التقسيم فالتنبيه فيه بمعنى الايقاظ لا بالمعنى المشهور كما قد اشرنا فيما سبق الى عدم اضطراده فتنبيه التنبيه الثالث والفرق للمحققين بين مضمر والعلم بعلم ما قد مضى من تقسيم الوضع الى مشخص وكلى وجعل العلم مما آلة وضعه مدلوله مشخصة والضمير مما آلة الوضع فيه كلية فليفهم فليتذكر وتعليا وان جزئيا اى المدلول لجزئ هو الذى قسم لذين اى الضمير والعلم اى مع اشارة كما علم ايضا مما سبق ولا تغفل كما قال بعضهم بان ذا الاشارة ذو كثرة اى موضوع لامر عام الا انه يتعين بقرينة الاشارة الحسية حين الاستعمال فحرر العبارة على وزان ما اسلفناه فى التقسيم بل زعم هذا اى كون اسم الاشارة موضوعا لامر عام وانما يتعين بالاشارة الحسية حين الاستعمال لانه جزئى وضعا واستعمالا كما يعقول ظاهر الفساد لم يخل مدعيه من عناد اوجبه توهمه العموم فى ما هو موضوع فليعرف والحاصل ان كلام هذا الزاعم فاسد من جهة انه مخالف لما مر من ان التعيين فى اسم الاشارة بطرو الوضع كما فى العلم لا انه كلى والتعيين بالاشارة فهو كالضمير فى ان الموضوع له جزئى وآلة التعقل كلية بخلاف العلم

فان

فان الموضوع له جزئى وآلة التعقل جزئية التنبيه الرابع وقولهم اى النحاة الحرف ما دل على معنى لغيره فذاك اشتملا على تساهل وان المعنى المراد ما لم يكن بنفسه ذاك استغنى اى انه علم مما سبق فى التقسيم من جعل الحرف من اقسام اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما وان مدلوله لا يظهر ولا يتعين الا بانضمام متعلقه ان له معنى وان قول النحاة على معنى فى غيره من قولهم فى تعريفه الحرف ما دل على معنى فى غيره متساهل ومسامح فيه وان مرادهم من تلك العبارة انه لا يستقل بالمفهومية اى انه ليس ملحوظا قصدا وبالذات وقد يكون ملحوظا تبعا على انه وسيلة لملاحظة غيره فان المعانى قد تكون ملحوظة قصدا وبالذات وقد تكون ملحوظة تبعا غير مقصودة بذواتها بل على انها آلة لملاحظة غيرها ومرآة لمشاهدة ما سواها وهى بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية وغير صالحة لان يحكم عليها وبها واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فانت فى الحالتين مدرك لنسبة القيام اليه لكنها فى الحالة الاولى مدرك من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالها فكانها مرآة لمشاهدتها ولذلك لا يمكن لك ان تحكم عليها اوبها واما فى الحالة الثانية فهى ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد ويمكنك اجراء الاحكام عليها لانها من باب النسب والاضافات فهى على الاول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثانى معنى مستقل بها وهذا كما ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا على انه

آلة

لابصار غيره كالمراة فانك اذا نظرت اليها وشاهدت
ما ارتسم فيها من الصورة فان قصدت الى مشاهدة الصورة
فالمراة في تلك الحالة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصدا
بل تبعا ولا يمكن لك ان تحكم عليها او بها بما يمكن لك في الصورة
وان قصدت الى مشاهدة المراة نفسها تكون صالحة لان تحكم
عليها او بها وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعا غير محكوم عليها
او بها فنسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى
محسوساته واذا تمهد هذا فنقول معنى الابتدا معنى لم تعلق
بالغير كالسير مثلا فذلك المعنى اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه
كما تقول الابتدا معنى اضافي وبه كما تقول ما يبحث عنه
معنى الابتدا ويلزم ادراك متعلقه تبعا وبالعرض اجمالا
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتدا او لك بعد ملاحظة
على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق خاص فتقول ابتدا سيري
البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال واذا لاحظه العقل
من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف
حالها ومشاهدة لمرآتهما على هيئة الانضمام والارتباط
كان غير مستقل بالمفهومية غير صالح لان يحكم عليه او به و
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وهذا ما ذكره ابن الحاجب
في الايضاح حيث قال الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع
الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار
امر خارج عنه ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى
حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فقوله

ان ذكر

ان ذكر متعلق الحرف الماوجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن
ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة لملاحظته لا لان الواضع
اشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه ولو لم
يشترط ذلك لامكن فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه
فانه لا يرجع الى طايل وايضا فحيث لا دليل على هذا الاشتراط
في الحروف سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك
بينها وبين الاسما اللازمة للاضافة كذا فالفرق الذي ذكروه
بان ذكر المتعلق في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك الاسما لتحصل
الغاية التي هي التوصل الى الوصف باسما الاجناس باسمائها
الاجناس تحكم بحت واما بيان عموم الوضع في كلمة من
فهو ان الواضع تعقل معنى الابتدا مطلقا وهو امر مشترك
بين الابتدآت المشخصة التي كل منها ملحوظ تبعا ووضع
كلمة من له اى لكل منها وقس على هذا ساير الحروف اى بخلاف
الاسم والفعل كما يعلم من كلام من تقدما من النحاة كابن
الحاجب وغيره من شراح كلامه وغيرهم وقد ذكروا ما حاصله
ان معنى الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم عليه
او به الا ان جزء معناه اعني الحدث مستقل بالمفهومية و
ايضاحه ان قام مثلا يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة
مخصوصة بينه وبين فاعله اعني النسبة الحكمية الجزئية فانها
ملحوظة من حيث انها حالة بين الحدث وبين فاعله وآلة لتعرف
حالها الا ان احدهما وهو الحدث متعين بدلالة اللفظ والآخر
وهو النسبة وان كان متعينا في نفسه بوجه وملحوظا بذلك
الوجه والا لما امكن ايقاع النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه

والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية فيصح

فلا يتحصل هذا الجزء الا بملاحظة الفاعل فلابد من ذكره كما هو
حال متعلق الحرف فالفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل
بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء نعم جزوه اعني
الحدث وحده ماخوذ في مفهوم الفعل على انه مسند الى شيء اخر
فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به وبهذا زال عن الحرف
ولم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت لم جعل النسبة التامة
مضمومة الى المنسوب وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل
ولم ينضم الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما ولا اختصاص
لها باحدهما قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة
بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة القائمة بالاب
المتعلقة بالابن فان قلت كما ان مجموع الفعل وفاعله في
مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير مستقلة وظرفات
كذلك الصفة نحو قايم فلم جاز كون الصفة محكوما عليها
وبها دون الفعل اجيب بان النسبة في الفعل نسبة تامة
تقتضي انفرادها مع طرفها عن غيرها وعدم ارتباطها به اصلا
والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة
فان النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضي
انفراد المعنى المعتبر عن غيره وعدم ارتباطها ولا تكون هي
ايضا مقصودة بالافادة فلهذا جاز ان يلاحظ جانب
الذات تارة فيجعل محكوما عليها وجانب الوصف تارة اخرى
ويجعل محكوما بها واما النسبة المعتبرة فيها فلا تصلح للحكم
عليها ولا بها كذا في شرح العلامة السمرقندي سقناه مع طوله
لنفاسته وله بقية فارجع اليها ان شئت **التنبيه الخامس**

ومما سبق

ومما سبق من الفرق بين الحدث والمشتق وان معنى الفعل حدث
ينسب الى ذات ما ومعنى المشتق ذات تعلق بها حدث وان
الملاحظ اولا في الفعل الحدث وفي المشتق الذات تعلم انه
ليس ضارب بوارد **على حد لفعلهم** بما قدمنا **عن النحاة**
بانه ما دل على معنى بنفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
وصورة الايراد ان يقال ان اسم الفاعل كضارب اذا استعمل
في الزمن الحالي وفي غيره بالقرينة يصدق عليه انه دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلا يكون حد الفعل
مانعا وحاصل الجواب ما اشار اليه بقوله **اذ قد علمت**
الفرقا فيما مضى بالقرب يريد ما اسلفه من التقسيم
فاد رالحقا وسقوط ذلك الايراد لانه لم يكن عن تحرير **فالفعل**
فيه حدث قد اعتبر ولاحظوه اولا كما ذكر في التقسيم **مع**
نسبة وقوله **ومع زمان قد حوى** لحدث بيان لتمام معنى
الفعل وان كنا قد اغفلنا التنبيه عليه في التقسيم تبعا للاصل
وقوله **فليرو ممن روى** تكملة للبيت وقوله **وضارب**
لوحظ فيه اولا ذات اليها نسبة فقد انجلا واتضح الفرق
بين الفعل والمشتق وسقوط ايراد ضارب على حد الفعل
المنقول عن النحاة **التنبيه السادس والفرق بين**
علم الجنس واسم له بادا ي ظاهر بغير لبس اعلم ان في اسم
الجنس مذهبين احدهما وعليه الاكثر انه موضوع للماهية ووحدة
لا بعينها فراد امنتشرا وذهب اليه ابن الحاجب والزمخشري
والاخر انه موضوع للماهية من حيث هي هي وهو الذي ذهب صاحب
الاصل اعني العضد ويشير اليه كلامه في التقسيم ثم فصل

ما اهمله من الفرق بقوله فعلم الجنس بفيد جوهره اى لفظه
ومادته تعينا من غير ما اى شئ زايد على لفظه كالالف واللام
فما نكرة موصوفة فقوله تعتبره منضما الى جوهره لافادة
التعيين والثان وهو اسم الجنس قد جاله التعيين من
لام تعريف بها التعيين عرفا لانها وضعت لذلك المعنى
اى وضع لشئ باعتبار تعينه وعلى وجه يستفاد مع تعقله
من اللفظ تعقل التعيين واما ان التعيين داخل فى مدلول
اللفظ وجزء منه فغير معلوم فما قيل ان التعيين جزء مفهوم
علم الجنس لابد له من دليل كما انه ما افيد انه خارج عن مدلول
اسم الجنس لكنه معتبر معه لابد له من دليل ايضا انتهى وقوله
تكن علامة تكملة للبيت والتا فى علامة للمبالغة وفهم ذا
اى هذا الفرق الذى ذكر بين اسم الجنس وعلم الجنس مما مضى
فى التقسيم لا يظهر او ما اليه اى الى عدم ظهوره اسمر قندى
الماهر شارح الاصل حيث قال ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور
فى التقسيم فلا بد من تاويل هذا الكلام وهو ان الفرق الذى
ذكره مبنى على قوله من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية
من حيث هى هى كما ان علم الجنس كذلك فيحتاج الى الفرق بينهما
بما ذكر وقال ايضا بعد كلام قرره واشرنا اليه فلما دل التقسيم
على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الكلى الذى هو نفس الحقيقة من
غير اعتبار التعيين وان معنى علم الجنس المراد كما اشار اليه
البهروى ان شهرة وضع علم الجنس للماهية من حيث التعيين
تغنى عن ذكره وفى التقسيم فكانه ذكر فيه وبنى الفرق عليه
اه منه معلوم اسند معرفة الفرق الى التقسيم الدال على

معنى

فى النسخة التى كتبنا منها
مكتوب على هامشها هنا
سقط بعض بيت من النظم
[redacted]
يحتمل ان قوله وضعت
لذلك المعنى من النظم بدليل
اى التفسيرية بعده اه
وعلى هذا فينبغى اسقاط
كلمة واحدة

معنى الفرق تامل اه وفى شرح العلامة حسين الهروى الشهير
بالحافى زيادة تحرير للمقام فارجع اليه ان شئت الوقوف عليه
التنبيه السابع والفرق بين الحرف والموصول
فذكره من سابق التفصيل اى التقسيم اى من ان الحرف
ما ابدل على معنى فى غيره ويتحصل بانضمام ذلك الغير اليه وان
الموصول يدل على معنى فى نفسه لكن يتعين من حيث انه مراد به
مضمون جملة نسب اليه وهذا هو المراد بقوله من ان موصولا
بعكس الحرف وهذا يعلمه ذو الذكا واللطف لكن كلام
الاصل فى هذا المحل وهو قوله فان الحرف يدل على معنى فى ان
الحرف لا معنى له وان دلالته على معنى فى غيره وهذا مما لا يكاد
ان يعقل كما اشرنا الى ذلك بقولنا لم يخل عند فاهم من الخلل
يوضحه اى يوضح ما فى كلامه من الخلل ما قد مضى فى التنبيه
الرابع من ان قول النحاة الحرف ما دل على معنى فى غيره قد اشتمل
على تساهل وان المراد منه انه غير مستقل بالمفهومية فاحرص
على فهم الكلام النافع ومنه ما اسلفناه تبعا للمحقق السمرقندى
التنبيه الثامن ومنه اى ومن التقسيم يعلم الفرق بين الفعل
والحرف بان مدلول الفعل كلى ومدلول الحرف مشخص وان
آلة وضعهما كلية يشتركان فى امر عرضى اشار اليه بقوله
يعلم اشتراك الفعل والحرف فى الافهام يا ذا الفضل اى ان
معنييهما قد ثبتا للغير وهو الفاعل نظرا الى الفعل والمتعلق
نظرا الى الحرف فنسبة الحدث المدلول عليه بالفعل دلالة تضمنيه
لا تحصل الا بملاحظة فاعل فلا بد من ذكره للتطابق كما هو حال
متعلق الحرف فاعن بالعلوم يا فتى اى بتحصيلها واتقانها

شبكة الألوكة

وهذا معنى قولهم الاصل الفعل والحرف يشتركان فى انهما يدلان
على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير وفيه اشارة الى علة امتناع
الحكم على الفعل والحرف مستعملين فى معناهما وهى ان صحة
الحكم على الشئ موقوفة على ثبوته فى نفسه اى استقلاله
بالمفهومية لتمكن اثبات غيره له وكل واحد من مدلوليهما
غير مستقل بالمفهومية بل امر ثابت لغيره فمعنى من مثلا
كما ذكر هو الابتداء الخاص الذى يكون آلة لملاحظة الغير
كالسير والبصرة ومعنى ضرب هو ذلك الحدث المنسوب
الى فاعل ما بحيث النسبة مرآة لملاحظة طرفيها وآلة
لتعرف حالهما ومن هنا اى من جهة كون كل من مفهومى
الفعل والحرف امرا غير ثابت فى نفسه على الوجه المتقدم
لا يحسن الاسناد اليهما وهو معنى قولهم الاصل ومن هذه
الجهة لا يثبت له الغير قال السيد قدس سره بل لا يثبتان لشئ
اصلا ما داما مستعملين فى معناهما قال وانما قيدنا بالاستعمال
ليلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض ومن حرف جر فان الالفاظ
كلها من حيث انفسها اى مقطوعا عنها النظر عن ارادة معانيها
الموضوعة هى لها متساوية الاقدام فى صحة الحكم عليها وبها
اى اى عاقل ممن يوثق به قال ذلك فمن هنا استقلت مية
لا موصولة ولا شرطية لانه ليس بعدها ما يصلح ان يكون
خبرا ولا جوابا فخرج عبارة الاصل منه ومن قال ضرب ومن مثلا
فى تلك الصورة اسمان باعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوعة
لمعان لنفسها ايضا فى ضمن ذلك الوضع وحيث لا دليل لهم على
تلك الدعوى الا ذكر اللفظ وارادة نفسه الزم عليهم دعوى

وضع

وضع المهملات فى امثال قولهم جسق مهمل او ثلاثة احرف
ولا يقدم عليها عاقل فضلا عن فاضل ولقائل ان يقول فحينئذ
لا يكون امنوا فى قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اسما للانتفاء
وضعه ولا فعلا لان المراد به لفظه فلا يصدق قول النحاة
ولا يتاتى الكلام الا فى اسمين او فعل واسم والجواب ان المراد
من قولهم ولا يتاتى لكونه لا يتاتى الا فى اسمين حقيقة او ما
يقوم مقامهما وامنوا من حيث ارادة نفس اللفظ به كالاسم
مستقلا بالمفهومية فلا بد من اعتبار هذا التاويل على هذا
التقرير ليلا يشكل ذلك الحصر وتعريف الكلام والمبتدا
اللهم الا ان يقال ذلك الحصر وتلك التعريفات مبنية على
اعتبار ما هو شايع فى الاستعمال لا على اعتبار النوادر انتهى
وتحقق المراد من الفعل والحرف فى حالتى الاشتراك التنبيه
التاسع فى بيان الفرق بين الفعل والحرف المعلوم مما ذكر
فى التقسيم ولو ضم صاحب الاصل ذلك الى ما فى التنبيه الاول
وجعلهما تنبيها واحدا كان اولى ولم افعل ذلك للاتباع
ولامكان ترجيح صنيعه باختلاف الجهة فان الاشتراك
بين الفعل والحرف بالنظر لتمام معناه وهو الحدث والنسبة
فى زمان معين الى فاعل مخصوص والفرق المذكور هنا
انما هو بالنظر لجزء مدلوله وهو الحدث وقد علمت منه
اى مما مضى فى التقسيم ان الفعل الالف للاشباع مدلوله
كلى حيث فهم هناك ما مدلوله كلى الى اسم جنس ومصدر
والى مشتق وفعل حويت الفضلا الالف للاطلاق اى
ان حفظت ما يلقى عليك وان الحكم على مدلول الفعل

الظاهر هـ

بانه كلي انما هو باعتبار جزئه وهو الحدث كما اشرنا اليه واما
باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين
الى موضوع ففي كليته نظر بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف
فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتدا خاص
بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل
نسبة للحدث الى فاعل ما بخصوصها فجعله من اقسام اللفظ
الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم على ان كليته وعدمها لا دخل
لها في صحة الاخبار وعدمها بل العلة ان الحدث ماخوذ في
مفهومه من حيث كونه منسوبا الى الغير فلا يلاحظ الا
بطريق الاسناد الى الغير وقد وجه بعضهم كلام صاحب
الاصل بتوجيه غير سالم من الخدش وهو ان يراد بالفعل
في قوله الفعل مدلوله كلي الفعل اللغوي وهو الحدث وهو
ومدلوله ما هو جزئي منه كالضرب او يراد بالمدلول
المدلول الضمني والضمير المضاف اليه راجع اليه بالمعنى
الاصطلاحي على طريق الاستخدام اهـ منه وقوله **تحقق**
المعنى له في عدد من الذوات بيان لكليته اي ومعنى
كونه كليا انه يصح انتسابه الى ذوات متعددة اجتماعا
كجا الرجال وانفرادا كجا زيد وجا عمرو وجا بكر وهو المراد
من تحقق معناه في عدد من الذوات وقوله **فادر ذا**
لتهتدي تكملة للبيت وقوله **فجاز ان يكون مسندا الى**
كل من الذوات متفرع على صحة تحقق معناه في ذوات
متعددة على جهة انتسابه اليها **فادر العلا** اي اعرف
ان علة الحكم بكونه كليا صحة انتسابه الى ذوات متعددة

وليس

وليس معنى الكلية هنا هذا او المراد انه لاجل ما ذكر صح الاخبار
به **ولا كذلك الحرف** اي هو مخالف للفعل ذلك وبين علة
المخالفة بقوله **اذ مدلوله** اي الحرف وهو الجزئية **مستند**
لغيره وهو المتعلق **حصوله** اي ان تحصل معنى الحرف و
تعقله الذهني انما هو بتبعية تعقل مدلوله وتحصله
فلا استقلال له بالمفهومية بوجه ما **فلا يصح ان يكون**
مخبرا به مسند ولا يصح ان يكون **عنه مخبرا** وعنه
متعلق بمخبرا قدم عليه للوزن وحاصله ان الفعل باعتبار
اشتماله على معنى مستقل معتبر في مفهومه وضعا وهو
الحدث امتاز عن الحرف فحكم وباعتبار نسبة ذلك المعنى
المستقل التي فيه ايضا الى غيره نسبة تامة هي آلة لملا حظة
طرفيها لم يحكم به والمراد من ذلك الغير فاعله الذي يذكر
لتحصيل تلك النسبة واما مجموع معناه وهو الحدث
مع انتسابه الى موضوع ما في زمان معين خارج عن مدلوله
لانه فيه فلا يصح ان يحكم عليه ولا به وهذا لا ينافي ما ذكره
النحاة تجوزا باعتبار جزيه الذي هو الحدث من ان النسبة
في قولك زيد كرم ابوه جملة فعلية فتامل ينكشف لك
الحال والحرف كمن مثلا لما وضع لمعان وهي الاستدآت
الجزئية بنسب مخصوصة وتلك المعاني والنسب آلات
لملاحظة معان اخر لمتعلقاتها وتعرف احوالها وضعا عاما
لموضوع له خاص كما سبق لم يمكن ان يحكم عليه ولا به اذ لابد
في كل منهما من كونه ملحوظا بالذات مستقلا ولو بوجه
ليمكن اعتبار النسبة بينه وبين غيره وذكر المتعلق لرعاية

شبكة الألوكة

بحاراة اللفظ للصورة الذهنية والاسم لما وضع لمعنى ملحوظ
بالذات والاستقلال بالمفهومية ولم تعتبر معه نسبة تامة
لا على انها الى غيره ولا اليه امكن الحكم عليه وبه فارتفع الفعل
عن مرتبة الحرف ولم يبلغ مرتبة الاسم والما ضمت النسبة
الى المنسوب وجعل المجموع مدلول الفعل ولم يضم الى المنسوب
اليه كذلك مع انها بينهما لم تختص باحدهما لقيامها بالمنسوب
اليه كما سبق ولذا صح ان ينسب القعود الى زيد دون العكس
ولما تمت النسبة في الفعل بحيث لا تلاحظ تبعا لغيرها
اصلا وكانت افادتها مقصودة اصلية من العبارة لاحد
طرفيها بخلافها في الصفة صارت النسبة التي لتعرف حال
الفعل وفاعله دون حال الصفة وفاعلها ولذا الحكم
على الصفة التنبيه العاشر في تحقيق القول
في كلية ضمير الغايب وجزئيته وبايهما يحكم عليه وهل
الحكم عليه بواحد منهما اكثري او دايمي وقد اشار الى ذلك
بقوله وقد افاد ما مضى من ان الضمير مطلقا موضوع
لمشخصات وضعا عاما التنظير وجعل قوم حققوا الضمير
اي ان يكن لغايب كليا قوله في جعل قوم متعلق بالتنظير
وقوله وقوم حققوا صفة قوم وقوله الضمير مفعول جعل
وقوله كليا مفعوله الثاني وجملة قوله اي ان يكن لغايب
معترضة لبيان الضمير الذي الكلام فيه ووجه التنظير
ان كون الضمير مطلقا سواء كان للغايب او للمتكلم او المخاطب
موضوع لكل من مشخصات وضعا كليا عاما فالوضع عام
والموضوع له خاص على ما سبق تحقيقه فيكون جزئيا

لا كليا

لا كليا فان دعوى كليته باعتبار توهم وضع كل واحد
من افراده لمفهوم كلي كوضع هو لمفهوم غير الواحد الغايب
المذكور والحق انه قد يكون كليا ان كان راجعا لكل وقد يكون
جزئيا ان كان راجعا لجزئي وانه لا يطلق فيه القول بل قال
بعضهم انه لا يكون الا جزئيا لكن اعم من ان يكون جزئيا
حقيقيا اولا وكانه اخذه مما حققه السيد في حواشيه
على شرح المطالع من ان كلمة هو موضوعة للجزئيات
المندرجة تحت قولنا كل غايب مفرد مذكر فان الواضع
جعل هذا آلة لملاحظة الجزئيات وعنوانا لها ووضع
اللفظ بازاء كل واحد من الجزئيات بخصوصه وتلك الجزئيات
تكون حقيقية اذا كان المرجع اليه كليا فان الكلي من جزئيات
قولنا كل غايب مفرد مذكر لكن جزئيته ليست حقيقية
والعلامة العضدي رحمة الله عليه الماعده من الجزئيات نظرا
الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا المضمرات مطلقا من المعارف
واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع ليشير
بعينه من بعد جعل اللام في لشيء للغرض لا صلة وضع وقد
عرفت انه ليس المراد من قولهم يشير بعينه المشخص والا خرج
كثير من المعارف كالمعرف بلام الجنس والمعرف بلام العهد
اذا كان المعهود منكرا فعد له اي لما ذكرناه في التقسيم
تنظيره اي ما حكمنا به من التنظير في كليته واضحا جليا
التنبيه الحادي عشر لما كانت الاسماء اللازمة للاضافة
مشاركة للحروف في التزام ذكر شيء معها وهو المضاف اليه كالتزام
ذكر المتعلق في الحروف نبه على الفرق بينهما بقوله مفهوم ذو

شبكة الألوكة

كفوق وضعا اى من جهة الوضع وقوله كلى خبر مفهوم ذو
وقوله كفوق اى كما ان مفهوم فوق كذلك والمراد ذو وفوق
وامثالهما ولكن استعماله فى الجزئى اى الاضافى لكن ذو العارض
الاضافة لانه بعد الاضافة يصير من قبيل العام المخصوص
لا من قبيل الجزئى الحقيقى كما تقول الانسان ذو نطق وذو حياة
كما ان الحيوان فى قولنا حيوان ناطق مستعمل فى معناه الكلى
والتقييد بالناطق يفهم من هيئة المركب التوصيفى بخلاف
معنى الحرف فانه جزئى حقيقى مشخص دايما كما سبق فاعمل
بهذا الفرق ولا تقل خلافه مما يقتضى الاتحاد بينهما التنبيه
الثانى عشر لبيان رفع الشك عن الطالب حيث يرى القوم استعملوا
ما هو موضوع للكلى فى جزئى وفسروا معناه غير مستقل
بالمفهومية بمستقل فان مجرد ذلك لا يستدعى اصالة الوضع له
والاعتماد بالوضع الاصلى لا بذلك الاستعمال العارض
فنبه على ذلك بقوله ولم يكن تعاور الالفاظ اى تناوبها
ووضع بعضها مكان بعض بجود الوضع لذى الحفاظ فلا
يبعد ذلك الاستعمال وضعا جديدا بحيث تكون موضوعة
بوضعين وكذا لا يكون رجوعا من الوضع الاول الى هذا
الثانى بحيث لا يجد الاول كما اشار اليه بقوله ووضعها حاث
بعض قد انى فى استعمالهم وليس ناسخا لما قد ثبتا
من وضعها الذى به قد حكموا والحاصل انه ختم الرسالة
بدفع ما عساه ان يخطر ببعض الاوهام وهو ان الحكم بالكلية
والجزئية والعلمية والموصولية وامثالها للالفاظ
انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعانى فاذا قلت

مثلا جانى ذو مال واردت به زيدا فربما يتوهم ان ذو صار
جزئيا لاستعماله فى جزئى وكذا اذا انحصر فى بلدة حفظ
التوراة فى زيد فقلت الذى حفظ التوراة فى هذه البلدة
حاضر فربما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لاتحاد
المراد بكل منها ومن العلم الشخصى ووجه الدفع ما اشرنا
اليه من ان المعتبر فى اللفظ هو الوضع الاصلى لا الاستعمال
العارض والموضوع له فى ذو مال كلى وان استعمل هاهنا
فى شخصى فلا يكون جزئيا بخلاف زيد فانه جزئى لوضعه
لذلك الشخص وكذا الكلام فى امثال ذلك هذا ما ختم به
صاحب الاصل وانى بختم ربى اختم كما ابتدا به رجا قبول
ما بينهما مصليا على النبى مسلما على النبى فهو من الحذف من
الاول لدلالة الثانى او من التنازع الاصطلاحى مع اعمال
الثانى على طريقة البصريين وهى الراجحة الهاشمى اى المنسوب
الى بنى هاشم لكونه من خيارهم الابطحى منسوب الى الابطح
والمراد به بطحا مكة البطحاء نسبة الى يثرب وهى المدينة
المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام وعلى الهوصحبه
تقدم تفسيرهما وعترته بالتاء المثناة فوق اى اهل بيته
لخبر وردبه وقيل ازواجه وذريته وقيل اهله وعشيرته
الاقربون وقيل نسله ورهطه الادنون وعليه اقتصر
الجوهرى ومن غدا متبعا لسنته تعميم للدعا اذ هو مطلوب
تبييضها اى نظمها من المسودة وهو مبتدا اول وقوله
تاريخه مبتدا ثان وقوله وضع قصدا اى عدد ذلك اللفظ
بالجمل وهو سبعون بعد الالف وفيه اشاره ايضا الى ان هذه

الرسالة قصدتاليفها فيما يتعلق بوضع الالفاظ فدم على الدعا لى
لانه ادنى مراتب المكافاة بنص الحديث وان تجد قصد به الاشارة
على طريق الاكتفا الى قوله " " " "
" وان تجد عيبا فسد الخللا جل من لا فيه عيب وعلا "
وقال آخر " " " "
" بمكارم الاخلاق كن متخلقا ليفوح عرف ثنائك العطر الشذى
" وانفع صديقك ان اردت صداقة وادفع عدوك بالتى فاذا الذى
اى بالتى هى احسن فاذا الذى بينك وبينه عداوة كانه ولى حميم
واشار بالاكتفا الى ان مثل ذلك كاف فيما قصدناه والحمد لله
وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده وعلى اله الاطهار
وصحبه الاخيار

وكان الفراغ من كتابتها ضحوة يوم السبت
ثامن الحجة الحرام عام ختام سنة ١٣٠٤ الف وثلثمائة واربعة من الهجرة
النبوية على صاحبها افضل الصلوة والتحية على يد راجى من ربه
العفو والغفران الفقير الكثير محمد بدران غفر الله له
ولوالديه ومشايخه ومحبيه
وكل المسلمين
امين